

بيان صحفي

الاجتماع الخامس اللجنة الجمركية المشتركة لدول إتفاقية أغادير 13-14 ديسمبر 2018 الدار البيضاء ، المملكة المغربية



إفتتح اليوم الموافق 13 ديسمبر 2018 بالدار البيضاء- المملكة المغربية فعاليات الاجتماع الخامس للجنة الجمركية المشتركة لدول إتفاقية أغادير بحضور رؤساء إدارات وسلطات الجمارك بالدول أعضاء الإتفاقية (الأردن - تونس - المغرب)، وذلك لمناقشة وبحث موضوعات التعاون الجمركي بين سلطات الجمارك في الدول الأربعة تحقيقاً لأهداف إتفاقية أغادير. ويمثل هذا الاجتماع حدثاً هاماً وتوتيجاً لمسيرة ما يقرب من أربعة سنوات منذ بداية إنطلاق أعمال اللجنة الجمركية المشتركة في عام 2014، والتي تم خلالها إنجاز عدد من أنشطة التعاون الجمركي بين دول أغادير.

وخلال الجلسة الافتتاحية توجه سعادة السيد فخرى الهزاعمة - الرئيس التنفيذي للوحدة الفنية بالشكر والإمتنان للمملكة المغربية لإحتضانها أعمال اللجنة وهو ليس بغريب على هذا البلد المضياف، وأخص بالشكر السيد نبيل الأخضر المدير العام لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة بالمملكة المغربية على التنسيق والتعاون المثمر لعقد الإجتماع وحفاوة الضيافة والإستقبال. وأشار إلى أن هذا الإجتماع يمثل حدثاً هاماً وتوحيماً لمسيرة ما يقرب من أربعة سنوات منذ بداية إنطلاق أعمال اللجنة الجمركية المشتركة في عام 2014، والتي تم خلالها إنجاز عدد من أنشطة التعاون الجمركي بين دول أغادير، حيث تم خلال هذه الفترة، وتنفيذاً لتوصيات السادة المدراء التوقيع على إتفاق الإعتراف المتبادل بالمشغل الإقتصادي المعتمد بين دول أغادير ، التوقيع على مذكرة التفاهم في مجال تبادل المعلومات إلكترونياً بين جمارك دول إتفاقية أغادير، وهو المشروع الطموح الذي توليه الوحدة الفنية إهتماماً خاصاً رغبة في مسايرة ما هو جاري العمل به مناطق جمركية أخرى من العالم لما لهذا المشروع من فوائد كبيرة على الدول الاعضاء من تسهيل التجارة بين دول اغادير، وتبسيط الإجراءات الجمركية على المتعاملين الإقتصاديين عن طريق تقليل التكلفة والوقت والجهد في الإفراج عن البضائع. ودخول الربط الإلكتروني بين دول أغادير حيز التنفيذ الفعلي بين دول أغادير منذ 1-7-2016.

وأشار السيد نبيل الأخضر المدير العام لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة بالمملكة المغربية خلال كلمته إلى أهمية تعزيز المكاسب من إتفاقية أغادير، ولابد من الإنكباب جميعاً على تشخيص ومعالجة جميع المعوقات والقيود غير الجمركية التي تواجه المبادلات التجارية من جهة ، والعمل على التعريف بالمزايا والإمتيازات التي تمنحها الإتفاقية من جهة أخرى، فالتكامل بيننا لن يتحقق إلا إذا تم إعطاء الأولوية في المبادلات التجارية للمنتجات المصنعة في دول أغادير ، كما ان الإندماج الجهوي المنشود لن يتم بلوغه إلا بتشجيع الإستثمارات المشتركة بغاية الإنطلاق في إتجاه أسواق أخرى والإستفادة من تراكم المنشأ بيننا ومع الإتحاد الأوروبي للنهوض بقطاعنا الإنتاجية المذرة للثروة ولفرص الشغل والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

وأكد عطوغة اللواء دكتور عبد المجيد الرحامنة - المدير العام لدائرة الجمارك الأردنية خلال كلمته إلى أن موضوع الربط الإلكتروني وتبادل المعلومات من أهم مكونات إتفاقية التعاون الجمركي بين دول أغادير سواء في تبادل التشريعات والاختصاصات ومكافحة الغش التجاري وبيانات التبادل التجاري وشهادات المنشأ، وتبادل البيانات الإحصائية التي تلعب دوراً كبيراً في رسم السياسات وصنع القرارات وتوزيع الموارد المادية والبشرية وتنظيم العلاقات بين الدول، ويتطلب عصر الانفتاح والعملة والتكامل بين دول العالم الوثوق بالأرقام الإحصائية التي تُنتجها الدول الأخرى لغايات العملية التنموية.

وأشار السيد يوسف الزواغي المدير العام للديوانة التونسية خلال كلمته بالجلسة الافتتاحية إلى أن هذا الإجتماع يعتبر فرصه هامه لمزيد تعزيز العلاقات وتبادل الخبرات بين الدول الأطراف في إتفاقية أغادير وفتح آفاق جديدة للتعامل في مجالات جمركية أخرى من جهة وتحسين الكفاءة الإقتصادية والتجارية في مختلف الدول الأعضاء من جهة أخرى. وأشاد سيادته بالنتائج الإيجابية التي حققتها الوحدة الفنية لإتفاقية أغادير بفضل الجهود الحميدة التي يبذلها فرق العمل في المجالات الجمركية المختلفة من أجل تعزيز الأطر القانونية المنظمة للمبادلات التجارية والإقتصادية بين الدول الأطراف في الإتفاقية .

وتجدر الإشارة إلى أن الوحدة الفنية تضع التعاون الجمركي بين دول اغادير ضمن اولوياتها والذي انعكس على الاهداف الاستراتيجية المدرجة بالخطة الاستراتيجية لعمل الوحدة الفنية 2017-2021 ، والتي تتعلق بالتعاون الجمركي حيث أن هناك العديد من المجالات المستهدفة لتعزيز التعاون الجمركي بين دول أغادير مثل الوصول الى بيان جمركي أغاديري موحد ، تبسيط الاجراءات الجمركية، تبادل المعلومات بين السلطات الجمركية بشأن ما يطرأ من خلافات بين الجمارك والمتعاملين، فضلاً عن الوصول لاتفاق بشأن تسهيل التجارة بين دول اغادير والذي سيحوي العديد من الالتزامات والتسهيلات بين دول اغادير يفوق

تلك المنصوص عليها بالتزاماتهم باتفاق تسهيل التجارة بمنظمة التجارة العالمية، والذي سيمكن الى مزيد من التكامل التجاري والاقتصادي وكذلك التكامل التصنيعي باستغلال المزايا الممنوحة في الاتفاقية. ومن الجدير بالذكر بأن أعضاء اللجنة سيقومون بوزارة ميدانية لميناء طنجة للتعرف على التجارب الناجحة التي تتبناها الجمارك المغربية في الميناء وذلك بهدف تبادل الخبرات والإطلاع على أفضل الممارسات .

خلفية عن إتفاقية أغادير وما تتيحه من أفاق وفرص للتعاون في الفضاء الأورومتوسطي:

جاءت إتفاقية أغادير إستجابة لمسار الشراكة الأورومتوسطي والذي بدأ مع إعلان برشلونة عام 1995، والذي حث الدول جنوب المتوسط على توقيع إتفاقيات تجارة حرة فيما بينها (جنوب-جنوب) تمهيداً لإقامة منطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية.

ودخلت إتفاقية اغادير حيز التنفيذ إعتباراً من يوليو 2007، وهي إتفاقية تجارة حرة تجمع كل من (الأردن وتونس ومصر والمغرب) كمرحلة أولى ومفتوحة للانضمام أمام باقي الدول العربية أعضاء جامعة الدول العربية ممن يرتبطون بإتفاقية مشاركة مع الإتحاد الاوروي.

ومما يميز إتفاقية أغادير، أنه في حالة عدم إستيفاء قواعد المنشأ الأورومتوسطية بأحد بلدانها الأعضاء للتصدير إلى الإتحاد الاوروي سواء من ناحية القيمة المضافة المحلية أو عمليات التشغيل فإنها تسمح بإستيراد مكونات أو مدخلات الإنتاج المكتملة من أي دولة أخرى عضو بالإتفاقية وتحسب تلك المكونات علي أنها مكون محلي وتمكن السلعة من دخول أسواق الإتحاد الأوروي بدون رسوم جمركية فيما يعرف بمصطلح "تراكم المنشأ" وفقاً لبروتوكول قواعد المنشأ الأورومتوسطية الملحق بإتفاقية أغادير.

تعد إتفاقية أغادير فرصة سانحة لخلق مشاريع للتكامل بغرض زيادة الصادرات إلى الإتحاد الأوروي إذا أحسن إستغلال الفرص التي تتيحها، وأحسن التخطيط والعمل الدؤوب لتفعيل برامج وخطط العمل ذات الصلة، وهو ما تسعى الوحدة الفنية جاهدة لتحقيقه، هذا فضلاً عن النتائج الإيجابية المتوقعة عند إنضمام دول أخرى تقدمت بطلب في هذا الشأن وما يمثله ذلك من تنويع للإقتصاديات المنضوية تحت الإتفاقية، وإتساع السوق ولتقفز بها نحو أفاق جديدة من التكتل والاندماج.

وتحدر الإشارة إلي أن موافقة السادة وزراء التجارة الخارجية من الناحية الفنية علي إنضمام فلسطين ولبنان لإتفاقية أغادير وذلك خلال إجتماعهم الثالث والذي عقد بالقاهرة يوم 3 أبريل سوف يعطي دفعه كبيرة للتعاون بين دول إتفاقية أغادير .